

كورونا يعجل بنقل زخم سوق الصفقات إلى المنطقة العربية

نشاط قياسي للاستثمارات والإمارات تحتل المركز الأول في التمويل



أفاق استثمارية وأداة

لمشاركات أو الاندماج في كيانات مالية تعزز قدرته على الصمود. وكشفت لقاءات الاتحاد عن صفقات مرتقبة بين شركات عقارية مصرية ومستثمرين من أوروبا والصين، أيدوا نيتهم دخول السوق المصرية قريباً، وكشفوا عن ذلك عبر لقاءات نظمتها الاتحاد عن بعد بتقنية زووم الأيام الماضية. وتعزز هذه الرؤية توقعات بنك الاستثمار فاروس التي تشير إلى تراجع حركة مبيعات الشركات العقارية بنحو 70 في المئة العام الحالي بسبب وباء كورونا، ما يزيد من أعبائها ويضعف حاجتها للسيولة النقدية. وكشف فاروس عن سيطرة حالة الانتظار والترقب على شرائح المستهلكين، واستبعد ظهور قوى بيعية للوحدات التجارية بالمشروعات، لأنها غالباً تتم من خلال مؤسسات أعمال لا ترغب في المخاطرة.

وسيكون جزء كبير منها عبر سوق المال بعد تراجع أسعار الأسهم بالبورصة لمستويات جاذبة ومشجعة على تنفيذ الصفقات. وأوضح لـ "العرب"، أن وتيرة نشاط الصفقات في منطقة الخليج قد تبدأ نسبياً، بسبب التوترات الإيرانية، فضلاً عن تفاقم الأزمة في اليمن، وهي نقاط قد تجعل رؤوس الأموال تتجه إلى السوق المصرية. وترتهن السوق المصرية بالأوضاع في ليبيا، وحال تصاعد تعقدها سوف تتزايد سخونة المنطقة، وقد تعصف بتدفقات الاستثمار المباشر، وتدفع أموال "الحيتان" للبحث عن وجهه أقل سخونة. وترشح سامح، نشاط الصفقات في قطاعات العقارات، والشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تداعى بعضها تأمراً بتفشي وباء كورونا وبات حاجة

الخدمات التكنولوجية في المنطقة العربية صغيرة الحجم، بالتالي فإن فرص نموها عالية. وأصبح هذا النوع من الشركات دائماً محط أنظار استثمارات شركات رأس المال المخاطر العالمية، لأنها تمتلك فوائض مالية عالية وتوسع لتضخيم العائد عليها. ويعتد قطاع الرعاية الصحية من القطاعات المؤهلة للنشاط عبر عمليات إعادة الهيكلة وصفقات الاندماج في ما بينها، ويعكس ذلك تزايد السعودية والإماراتية على قطاع المستشفيات والمعامل الطبية في مصر. وقنصت مجموعة ليفت سلاميخراً نحو 85.2 في المئة من شركة الوفاء للاستثمار السياحي. وقال محمد سامح، رئيس الاتحاد العربي للاستثمار المباشر السابق، إن مصر ستكون مركزاً لصفقات الاندماج والاستحواذات الفترة المقبلة.

ما يعزز نشاط سوق الصفقات في المنطقة إجراءات هيئات الرقابة المالية على الأسواق والتي سمحت أيضاً للشركات المحلية بشراء البعض من حصصها بشكل مباشر، بعيداً عن بيروقراطية الموافقات. وطمّنت هذه الآلية هيئات الأوراق المالية في كل من مصر والإمارات، الأمر الذي جعلهما مركزاً لسوق الصفقات. وحفز هذا الإجراء مجموعة "بايونيرز" القابضة للاستثمارات المالية" والتي تمتلك استثمارات في السوقين السعودية والمصرية على تنفيذ خمس صفقات استحوذت على حصص مكملة لنسبة 90 في المئة من أسهم خمس شركات بالسوق المصرية.

وتعد صفقات استحوذ "بايونيرز" سابقة فريدة من نوعها في السوق المصرية والأسواق العربية أيضاً، وتم بموجبها الاستحواذ على خمس شركات دفعة واحدة من خلال عمليات مبادلة أسهم. وعبر هذه الخطوة رفعت "بايونيرز" ملكيتها إلى 90 في المئة في رأسمال شركات القاهرة لإسكان والتعمير، والمتحدة لإسكان والتعمير، والكابلات والكهربائية المصرية، والصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري، الجيزة العامة للمقاولات.

وقال أيمن أبوهند، الشريك المؤسس لشركة أفيسيل ويلث إنغيزن الأمريكية للاستثمارات، إن أزمة كوفيد - 19، انعشت صفقات الاندماج والاستحواذ خلال الربع الثاني من العام الجاري. وتوقع في تصريح خاص لـ "العرب"، استمرار انتعاش سوق الصفقات خلال الأشهر المقبلة بالقطاع المالي وتحديداً المصرفي، وسعي المستثمرين إلى بناء كيانات جديدة تضم أصولاً كبرى تتحمل تراجع أسعار الفائدة المستمرة، وبناء كيانات ذات ملاءة مالية عالية قادرة على منح قروض للمؤسسات الضخمة. وتتسارع حركة السوق إلى أن نشاط حركة الصفقات تتجه بشكل قوي نحو قطاع التكنولوجيا، لقدرة على النمو المتسارع، فضلاً عن أن قطاع شركات

حولت التداعيات الناجمة عن انتشار فيروس كورونا المنطقة العربية إلى مركز عمليات في سوق الصفقات خلال النصف الأول من العام الحالي، فيما زادت وتيرتها خلال الثلاثة أشهر الماضية من خلال الإعلان عن تصاريح ومقاصد استثمارية في كل من الإمارات ومصر والسعودية.

وتقتنص الأموال عابرة الحدود فرص الاستثمار البديلة في مقاصد النمو، لتعويض البعض من فرصها الضائعة بسبب الوباء، وفي ظل توقعات تراجع الاستثمار المباشر، والذي رصد انكماشه تقرير أوناكتاد بنحو 40 في المئة عالمياً. وأعلن الصندوق الدانماركي للاستثمار في الدول النامية أي.اف.يو، ومؤسسة بروباركو، ذراع تمويل القطاع الخاص التابعة للوكالة الفرنسية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية، عن اتفاقيات تمويل بقيمة 108.5 مليون دولار لصندوق الاستثمار هيومانيا التابع لمجموعة بيت البرجي السعودية، لتدشين مشروعات في مصر والمغرب.



أيمن أبوهند

الربع الثاني الأكثر نشاطاً في الصفقات والنشاط يمتد للمصارف

محمد سامح التوترات مع إيران تفرم وتيرة الصفقات في منطقة الخليج

موريتانيا تحصي خسائر الوباء بعد فتح الاقتصاد

35 مليون دولار دعماً من البنك الدولي

بدأت موريتانيا في إحصاء التكاليف المترتبة عن انتشار فيروس كورونا المستجد مع انتهاء فترة الإغلاق، والذي كان حجر عثرة قاسية أمام طموحات الحكومة لإنعاش أضعف اقتصادات المغرب العربي، ما دفعها إلى طلب مساعدات من البنك الدولي لتنفيذ خطة مواجهة الوباء.

نوأكشوط - تواجه الحكومة الموريتانية تحدياً كبيراً لإعادة ضبط إيقاع النمو مرة أخرى بعد إعادة فتح الاقتصاد، والذي انكمش بشكل كبير مما هو متوقع. وعاتت الحياة إلى الأسواق والشركات والأنشطة التجارية منذ الجمعية الماضي إثر إعلان السلطات تعليق حظر التجوال الليلي الساري منذ مارس الماضي لتطويق الوباء، بينما تم السماح بالتفلق بين ولايات البلاد الـ13. وشمل قرار تخفيف تدابير الإغلاق التي فرضت للحد من تفشي وباء كوفيد - 19 أيضاً إعادة السماح بتسيير الرحلات



الفقراء يزدادون بؤساً

دبي تضخ حزمة إنقاذ لاحتواء آثار كورونا

دبي - أطلقت إمارة دبي حزمة تحفيزية جديدة للقطاع الاقتصادي لاحتواء آثار فيروس كورونا في خطوة للحد من الآثار السلبية للاسبوع الماضي أنه منح نواكشوط نحو 35 مليون دولار لتمكينها من ضمان تمويل وارداتها الأساسية من المنتجات النفطية. وقال البنك في بيان حينها إن "هذا التمويل سيساعد في الحفاظ على واردات المنتجات النفطية الضرورية لسير اقتصاد موريتانيا خلال الأشهر الستة المقبلة". وأكد المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية لغرب ووسط أفريقيا اليون مايبغا أن هذه التسهيلات الأثمانية مهمة للاقتصاد الموريتاني.



محمد بن راشد

ينبغي تعزيز التلاحم لتعدي ثقل الطرف العالمي وتضمن القرار اعتماد عدة مبادرات اقتصادية لدعم مختلف قطاعات الأعمال، ففي القطاع الصحي، اعتمدت مبادرة تسريع دفع جميع المستحقات المالية لمبالغ التأمين وغيرها من قيمة العلاجات المستحقة والمتربطة على الحكومة للمستشفيات الخاصة. وفي قطاع السياحة والترفيه والفعاليات، قدم اعتماد مبادرة استرداد المنشآت الفندقية والمطاعم لنصف قيمة رسم مبيعات الفنادق البالغ 7 في المئة للفتره من يوليو حتى ديسمبر 2020، بالإضافة إلى استرداد نصف قيمة رسم درهم السياحة وتمتد حتى نهاية ديسمبر المقبل. وفي قطاع التجارة الخارجية، سيتم تخفيض الغرامات لبعض القضايا الجرمية بنسبة 80 في المئة بالإضافة إلى الرسوم الجرمية المستحقة مع إمكانية تطبيق مبدأ التقسيط على الغرامات وذلك لتشجيع التجار للوفاء بالتزاماتهم المالية والاستمرار بممارسة أعمالهم.

وبلغت قيمة حزمة الدعم نحو 1.5 مليار درهم (408 ملايين دولار) لتضاف إلى الحزم التحفيزية التي تم إطلاقها سابقاً، حيث شملت الحزمة الأولى ما قيمته 1.5 مليار درهم وتبعها الحزمة الثانية بقيمة 3.3 مليار درهم، ليرتفع بذلك إجمالي الحزم التحفيزية التي قدمتها الإمارة خلال الأشهر القليلة الماضية إلى 6.3 مليار درهم.

وقال الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي ورئيس المجلس التنفيذي للإمارة، إن "العالم يعيش اليوم في ظل تحديات استثنائية وغير مسبوقة، الأمر الذي يستلزم تعزيز التكاتف والتلاحم بشكل يتماشى مع حجم التحدي ونقل الظرف العالمي الراهن". وشدد الشيخ حمدان على التزام حكومة دبي بمواصلة جهودها لحشد الإمكانيات اللازمة لدعم كافة القطاعات الاقتصادية لضمان تعزيز قدرتها على تجاوز تداعيات أزمة جائحة كورونا، وبشكل يعزز استمرارية الأعمال ويسهم في تسريع التعافي الاقتصادي لمواصلة المسيرة التنموية. وتابع "اقتصادنا قوي وقائم على أسس متينة ويتمتع بدرجة عالية من المرونة التي تمكننا من التعامل بكفاءة مع مختلف الظروف والمتغيرات العالمية، ونحن نقف صفاً واحداً مع القطاع الخاص لتجاوز هذه المرحلة". وأضاف "نحرص على عودة الأعمال لطبيعتها بأسرع وقت مع التأكيد على مواصلة التزامنا بدعم كافة القطاعات الاقتصادية".

الطلب الداخلي، ويحاول الحد من التأثير السلبي للجائحة على النمو الاقتصادي". وكان البنك الدولي قد أعلن الأسبوع الماضي أنه منح نواكشوط نحو 35 مليون دولار لتمكينها من ضمان تمويل وارداتها الأساسية من المنتجات النفطية. وقال البنك في بيان حينها إن "هذا التمويل سيساعد في الحفاظ على واردات المنتجات النفطية الضرورية لسير اقتصاد موريتانيا خلال الأشهر الستة المقبلة". وأكد المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية لغرب ووسط أفريقيا اليون مايبغا أن هذه التسهيلات الأثمانية مهمة للاقتصاد الموريتاني. وأوضح أنها ستساعد في تخفيف بعض الآثار الاقتصادية للوباء عبر ضمان الإمداد بالطاقة في البلاد، وتجنب الانقطاع في سلاسل التوريد. كما سيساعد هذا الدعم القطاع الخاص على ضمان استقرار الاقتصاد والحفاظ على فرص العمل خلال هذه الفترة الصعبة. ووافق مجلس إدارة البنك مطلع أبريل الماضي على منحة بقيمة 5.2 مليون دولار لمساعدة موريتانيا على تعزيز قدرة نظامها الصحي على مواجهة الوباء. ويؤكد الخبير الاقتصادي أياب ولد بنسوك أن الحكومة تكافح من أجل التخلص من الآثار السلبية التي أضرت بالاقتصاد، ما دفعها لإطلاق برامج اجتماعية. ونسبت وكالة سبوتنيك لولد بنسوك قوله إن "هذه البرامج تهدف بالدرجة الأولى للتركيز على القطاعين الزراعي والحيواني بهدف تعزيز النمو". ولفت إلى أن محاولة تنشيط هذين القطاعين جاءت بعد التأكد من تراجع أداء القطاعات الأخرى كالمعادن والصيد البحري وقطاع الخدمات بشكل عام، بسبب الجائحة.

ولم يذكر ولد الدا هي بالتدقيق حجم الخسائر، لكن يبدو أنها أكبر من التوقعات وقد تزيد من تعقيد مهمة الحكومة خاصة وأن موريتانيا تعاني ظروفًا مالية صعبة منذ سنوات. واعتبر مسؤولون وخبراء أن أزمة الوباء وما تبعها من إجراءات احترازية، أثرت سلباً على الاقتصاد، رغم أن الحكومة تسعى جاهدة لمواجهة هذه الآثار عبر إطلاق برامج لدعم الأسر الفقيرة والمتضررة، وكذلك الشركات المتأثرة. وأشار المنسوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الإصاء محمد محمود ولد بوعسرية إلى أن إجراءات، التي اتخذتها لجنة اليقظة كانت مفيدة حتى الآن. ونقلت وسائل إعلام محلية لبوعسرية قوله إن "الآلاف من العائلات في العاصمة نواكشوط استفادت من المساعدات المالية التي قدمتها الدولة وقد تم توزيع مبالغ مالية على الآلاف من الأسر في الولايات الداخلية أيضاً". وتحاول الحكومة من خلال خطة اعتمدها مؤخراً وبدعم من البنك الدولي تجاوز أزمته الراهنة، خاصة وأن البلاد تعتمد على قطاع الزراعة الذي يعاني من موجة جفاف طيلة سنوات. وأكد النائب أحمد الوقف في تصريح لوكالة سبوتنيك الروسية أن الحكومة صادقت على برنامج من محاور متعددة كالصحة والتشغيل ودعم الأسر الفقيرة والمتضررة من آثار جائحة كورونا، وكذلك المؤسسات الصغيرة. وأوضح أن "البرنامج يهدف أيضاً لدعم وتشغيل وإنقاذ المؤسسات الصغيرة، بالإضافة إلى ضخ موارد بديلة على المستوى المحلي والدولي". وأضاف أنه "وفقاً للبرنامج تم إنشاء صندوق وطني للتضامن معني بتمويل الأنشطة الاقتصادية، ويدعم